

ما لا يقل عن 1096 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آذار 2018

معظمهم من أبناء مناطق الغوطة الشرقية
بمحافظة ريف دمشق

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 3 نيسان 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص آذار 2018.

ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في آذار.

خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حُرّموا من المثل أمام محاكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التّواصل مع محامٍ، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفياً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدّد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحِدّ ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفياً، كما تنصّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النّظام السوري أوّل أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطياف الشعب السوري، وقد أتبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التّعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتّعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدتها النزاع السوري إلّا أنّنا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يوتق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التّعسفي من قبل أطراف النزاع في آذار، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التّعسفي التي حصلت في آذار. يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التّعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التّعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال



التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقربين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقرنائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

- أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعايناه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.

- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.

- تعدُّد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتَّابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.



- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

ثانياً: ملخص آذار 2018:

تميّزت الاعتقالات التعسفية في آذار بقيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال جماعي موسعة استهدفت المدنيين من أبناء مدن وبلدات الغوطة الشرقية وبشكل رئيسي مدن (حريستا، زملكا، عربين، جسرين، حزة، كفر بطنا)، التي سيطر عليها مؤخراً، وشملت الاعتقالات المدنيين من أماكن وجودهم في تلك المدن أو من مراكز الإيواء الجماعية بريف دمشق ولم تستثن النساء والأطفال.

تنظيم داعش من جهته أيضاً، استمرّ في آذار بسياسة الاعتقال التعسفي في المناطق التي يسيطر عليها، وتركزت بشكل رئيس في مناطق سيطرته في محافظتي درعا ودمشق.

كما قامت هيئة تحرير الشام آذار بعمليات دهم واعتقال استهدفت عناصر من فصائل المعارضة المسلحة بشكل خاص شمال محافظة إدلب، وفي مدن وبلدات ريف حلب الغربي.

واستمرت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني) في آذار أيضاً بسياسة الاعتقال التعسفي بهدف التجنيد القسري في المناطق التي تسيطر عليها، وبشكل خاص في محافظتي الحسكة ودير الزور.

ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة الاعتقالات التعسفية منذ بداية عام 2018:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا 2171 شخصاً منذ مطلع عام 2018 حتى نيسان من العام ذاته.





باء: حصيلة الاعتقالات التعسفية في آذار توزعت على النحو التالي:

ما لا يقل عن 1096 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آذار 2018

قوات النظام السوري

94.62%



التنظيمات الإسلامية
المتشددة

3.65%



تنظيم
داعش

1.92%

21



هيئة تحرير
الشام

1.73%

19

قوات الإدارة
الذاتية الكردية
(بشكل رئيس PYD)

1.1%



فصائل في المعارضة
المسلحة

0.63%

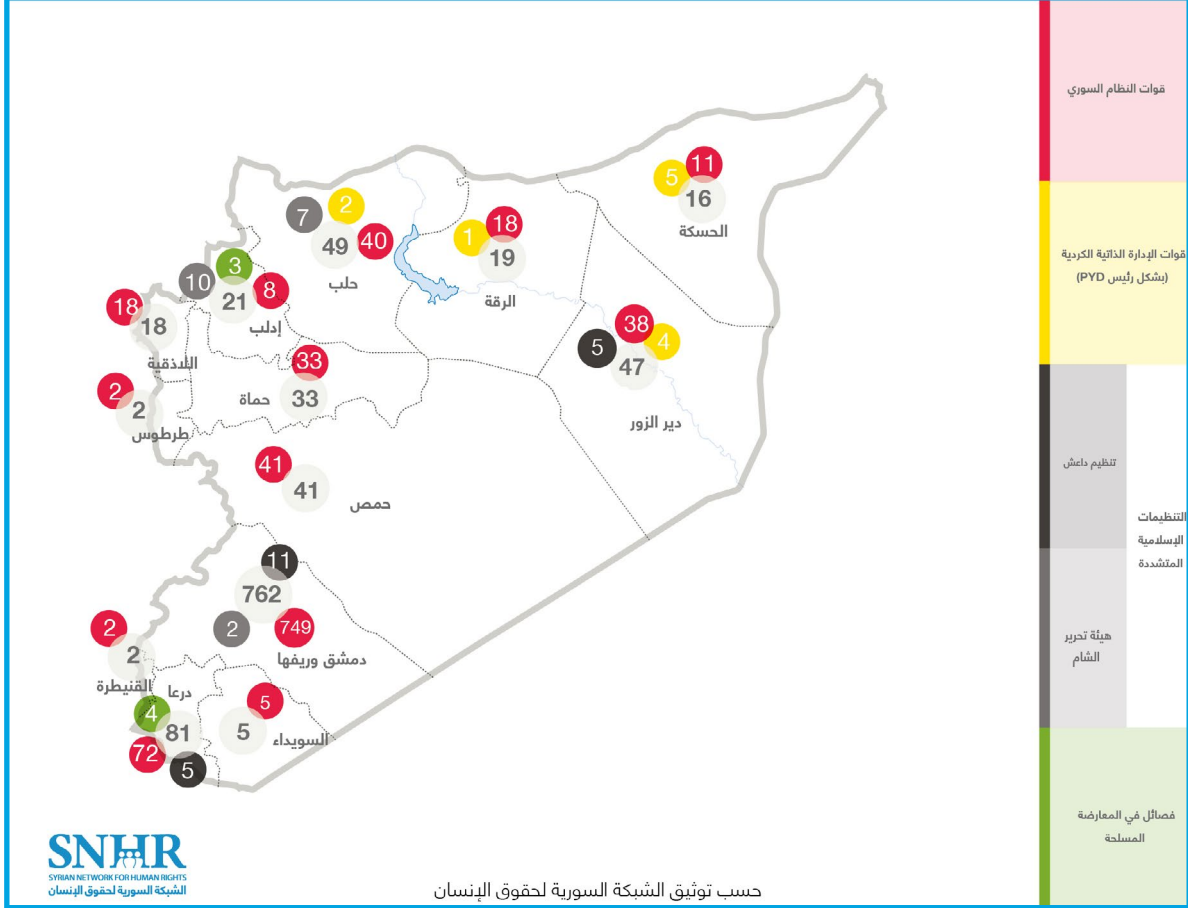


طفل سيدة
(أنتى بالغة)

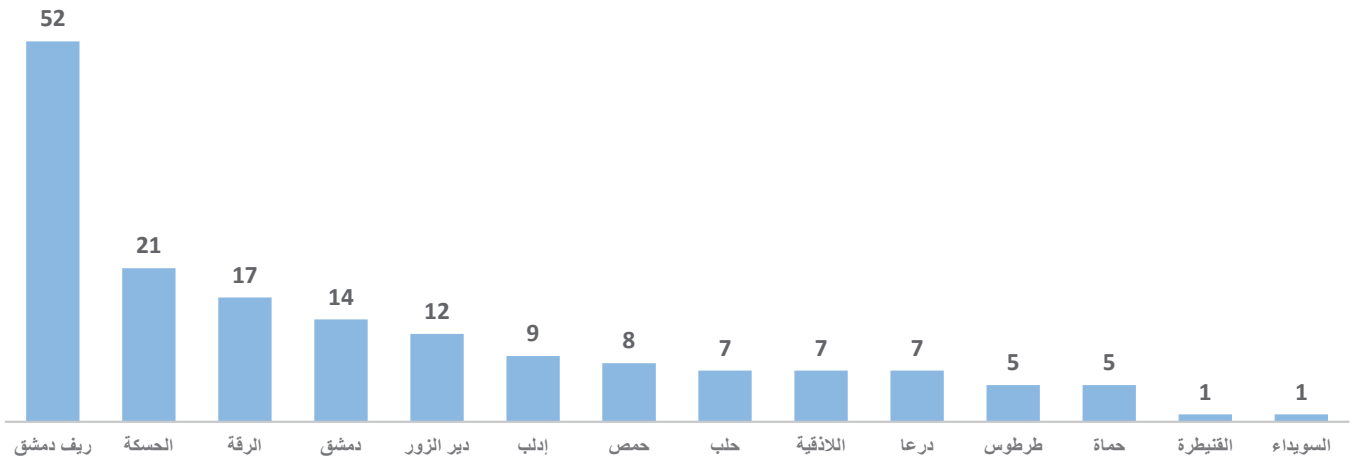
حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان



ما لا يقل عن 1096 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آذار 2018

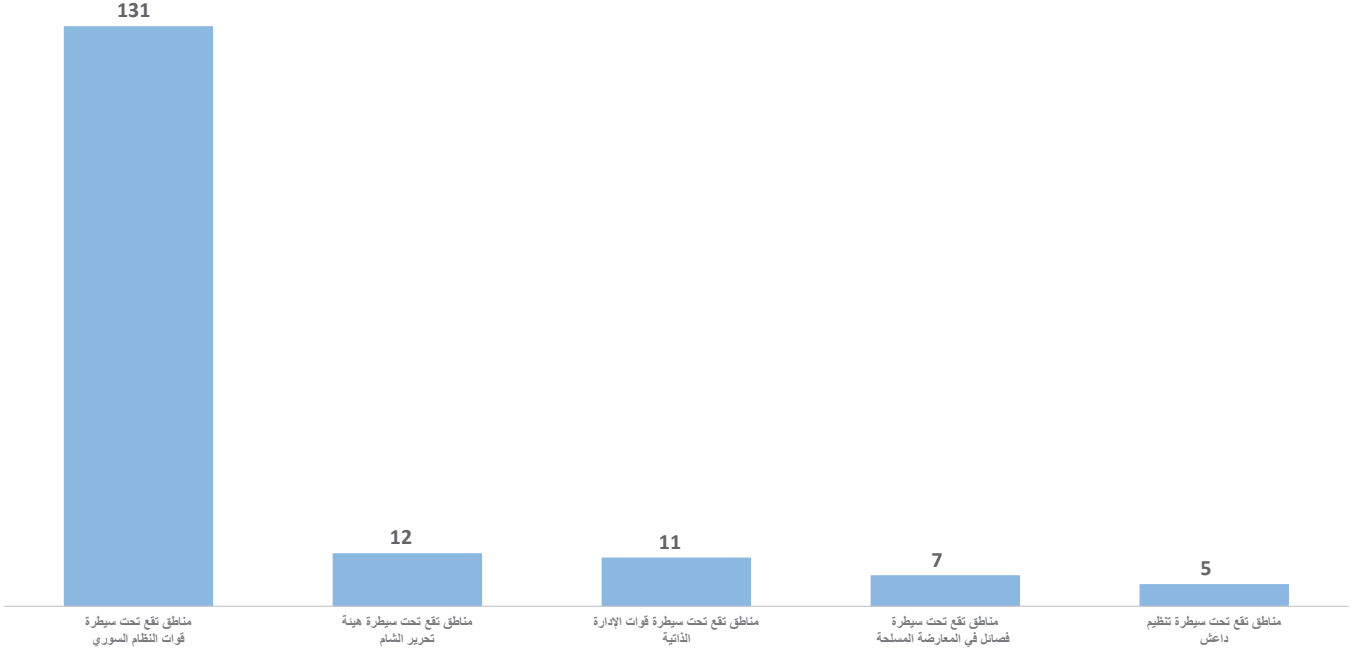


نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



ثالثاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في آذار:

قوات النظام السوري:

أبرز الحوادث

الإثنين 12/ آذار/ 2018 اعتقلت قوات النظام السوري 22 مدنياً، بينهم 3 سيدة من أبناء بلدة مسرابا شرق محافظة ريف دمشق؛ إثر مداهمة مكان وجودهم في البلدة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولدويهم أيضاً.

الأحد 11/ آذار/ 2018 اعتقلت قوات النظام السوري 51 مدنياً، بينهم 6 سيدة من أبناء مدينة عربين شرق محافظة ريف دمشق؛ إثر مداهمة مكان وجودهم في بلدة بيت سوى شرق محافظة ريف دمشق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولدويهم أيضاً.

أبرز الحالات:

السيدة أمل حديد، من أبناء حي الخضر بمدينة حمص، تولد عام 1960، السبت 10/ آذار/ 2018 اعتقلتها قوات النظام السوري من مكان وجودها في حي الخضر، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



الطفل حذيفة المصري، من أبناء حي الخضر بمدينة حمص، تولى عام 2001، السبت 10/ آذار/ 2018 اعتقلته قوات النظام السوري من مكان وجوده في حي الخضر، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

أبرز الحوادث:

الأحد 11/ آذار/ 2018 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) 6 مدنياً من أبناء حي غويران شرق مدينة الحسكة؛ إثر مدهمة مكان وجودهم في الحي، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

الأربعاء 14/ آذار/ 2018 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) 5 مدنياً من أبناء قرية الحصان غرب محافظة دير الزور؛ إثر مدهمة مكان وجودهم في القرية، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

أبرز الحالات:

الطفل إسماعيل أحمد العيسى، من أبناء قرية زنوبة شمال مدينة الرقة، يبلغ من العمر 12 عاماً، السبت 31/ آذار/ 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) من مكان وجوده في قرية زنوبة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطفل رحيم العبد العيسى، من أبناء قرية زنوبة شمال مدينة الرقة، يبلغ من العمر 11 عاماً، السبت 31/ آذار/ 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) من مكان وجوده في قرية زنوبة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



التنظيمات الإسلامية المتشددة:

هيئة تحرير الشام:

أبرز الحالات:



المحامي أحمد الصالح

المحامي أحمد الصالح، عضو في نقابة محامي محافظة حلب، من أبناء قرية دير حسان بريف محافظة إدلب الشمالي، الخميس 1/ آذار/ 2018، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام، من مكان وجوده في قرية دير حسان، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



المحامي عبدو العلي

المحامي عبدو العلي، من أبناء قرية التوامة بريف محافظة حلب الغربي، من مواليد عام 1964، الخميس 15/ آذار/ 2018، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام، من مكان وجوده في بلدة الدانا بريف محافظة إدلب الشمالي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الأستاذ عبد الرحمن حمادة

الأستاذ عبد الرحمن حمادة، نائب مدير التربية والتّعليم في محافظة حماة الحرة، من أبناء بلدة كفر نبودة بريف محافظة حماة الشمالي، تولد عام 1971، السبت 17/ آذار/ 2018، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام، من مكان وجوده في منطقة المخيمات بريف محافظة حماة، وأفرجت عنه في اليوم ذاته.



رابعاً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14 نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21 نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22 شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتّقرير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

النّظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتّقرير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي همّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

